

بسم الله الرحمن الرحيم

توصى في 20/09/2017 م

إلى عناية الأستاذة لعمه الناصر / المحترم
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي حول الأستاذة المتعاقدت في الخليج والجمهورية العربية السورية إلى معالي وزير التربية.

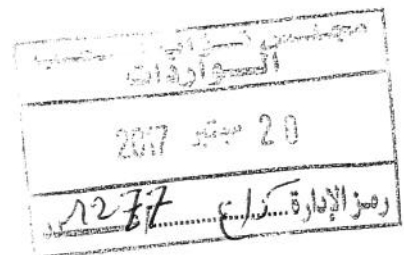
أما بعد، أهذا لكم طيب التحيات وأزهارها، وعملاً بقرارات الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم إلى السيد وزير التربية بالسؤال الكتابي ما يلي الإجراءات والترتيب التي اتخذتها وزارة التربية الموقرة من أجل تجسيد ادماج الأستاذة المتعاقدت في دول الخليج لدول الخليج العربية والجمهورية العربية السورية في منظومة الأستاذة النواب والاستفادة من هذه الخبرات ذات القدرات التنافسية العالية في منظومتنا التربوية التونسية؟

وتقبلوا فائق التحية والتقدير

النائب ماهر المديري

عن مجلس النواب عن دائرة الناظر العربي ورئيس مجلس نواب الشعب

عاصم الذويج



تونس في 18 نوفمبر 2017

الجمهورية التونسية

وزارة التربية

22735

من

وزير التربية

إلى

عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب الواردات
17 نوفمبر 2017
رمز الإدارة: .../.../...

الموضوع: إجابة عن سؤال كتابي يتعلّق بالأساتذة المتعاقدين بدول الخليج العربية وبالجمهورية التركيّة.

المراجع : مراسلة رئاسة الحكومة عبر الفاكس بتاريخ 05 أكتوبر 2017

وبعد، تكريسا لمبدأي الشفافيّة وروح التعاون مع مجلس نواب الشعب وإجابة عن السؤال الكتابي حول الإجراءات والتراتب التي اتخذتها وزارة التربية من أجل "تجسيد إدماج الأساتذة المتعاقدين بدول الخليج العربية وبالجمهورية التركيّة في منظومة الأساتذة النّواب"، أتشرّف بموافاتكم بالإفادة التالية:

- إن الانتداب للتدريس سواء بالمدارس الابتدائية أو بالمدارس الإعدادية والمعاهد العمومية التونسية يشترط حتما النجاح في المناظرة التي تعلن وزارة التربية عن فتحها وتنظيمها حسب التراتيب القانونية الجاري بها العمل ،

- أبرم المدرّسون موضوع السؤال الكتابي المذكور آنفا تعاقدًا مباشرًا بالدّول المشار إليها ولم تكن وزارة التربية طرفًا فيه. لكنّ وزارة التربية، مع تأكيدها على ضرورة احترام القانون، تحرص على تمتيع المعنيين بالأمر بحقوقهم كاملة وعلى الاستفادة من الخبرة التي اكتسبوها خلال فترة عملهم بالخليج. وفي هذا الإطار واستجابة لطلبهم، فإن وزارة التربية تسعى إلى ضمان تزامن

فترات فتح المناظرات لمختلف الأسلاك التي يتمتع بها أبناؤنا بالخليج حتى يتسنى لهم اجتياز هذه المناظرات.

- إن منظومة النواب المشار إليها تهم قصرًا المدرسين الذين قاموا بالتدريس بالمدارس الابتدائية أو بالمدارس الإعدادية والمعاهد العمومية التونسية والذين تم تنزيلهم بقاعدتي بيانات ونشر أسمائهم على أن تسوى وضعيتهم حسب الترتيب القانونيّة المتفق بشأنها مع الطرف الاجتماعي تحت إشراف رئاسة الحكومة.

أفدتكم بذلك مع فائق التقدير

والسلام

عن وزير التربية
نلس ديوانك
محمد بن علي الوسّلاحي

